

كبرى الشركات السعودية تواجه مخاطر الانهيار بفعل تراجع النمو



أبرزت صحيفة Times Financial البريطانية مواجهة كبرى الشركات السعودية المملوكة للعائلات مخاطر الانهيار بفعل تراجع النمو.

وقالت الصحيفة إن الشركات المملوكة للعائلات السعودية، تطرح أسهمها للاكتتاب العام، على أمل أن يساعدها في جذب مستثمرين خارجيين وزيادة السيولة.

وأشارت الصحيفة إلى تزايد الضغط على الشركات السعودية التي تكافح مع ارتفاع التكاليف وتراجع النمو في السنوات الأخيرة.

وأوضحت أن طرح الأسهم للاكتتاب العام خطوة قوبلت بتردد من قبل العديد من الشركات التي تديرها العائلات، والتي تخشى فتح دفاتها أو الرد على المساهمين الخارجيين، بسبب مخاطر الصراعات الداخلية، وفي بعض الحالات انهيار بعض الشركات.

وبحسب الصحيفة فإن القطاع الخاص في السعودية - تحركه الشركات العائلية-، والتي غالبًا ما كان لديها أعداد كبيرة من الأشقاء والأقارب، وهناك الكثير من الشركات العائلية الكبيرة التي انهارت بشكل أساسي على مدى السنوات العشر الماضية، التي توف وطفعت مئات أو آلاف الموظفين.

يأتي ذلك فيما كشفت صحيفة أمريكية عن تعرض خطط ولي العهد محمد بن سلمان لضربة من الشركات الأجنبية التي تهرب تباعاً من جحيم واقع السعودية وضعف بنية الاستثمار فيها.

وقالت صحيفة "وول ستريت جورنال" إن الشركات الأجنبية تقوم بتقليص عملياتها وإلغاء خططها الاستثمارية في السعودية، مما يمثل ضربة قوية لخطط بن سلمان الذي تعهد عام 2016 ببناء صناعات جديدة بعيداً عن اعتماد المملكة على النفط.

وأوردت الصحيفة حقائق عن توتر في تواجد شركات الأعمال الأمريكية في السعودية، والشركات توجه ضربة لخطط بن سلمان، لأن الحكومة السعودية أزعتها عندما أمرت بنقل مقارها الإقليمية إلى الرياض أو خسارة العقود الحكومية.

وبحسب الصحيفة "يشعر المستثمرون الأجانب بقلق متزايد على سلامتهم الجسدية، لا سيما وأن بعض الذين قبضوا عليهم في حملات بن سلمان المتعلقة بمكافحة الفساد المزعم كانوا أجانب".

وقال رجل أعمال أجنبي للصحفية إنه احتُجز وتعرض للتعذيب بعد أن قال علناً إن بعض قوانين العمل غير عادلة في السعودية.

وقامت شركة مقاولات البناء الأميركية Bechtel بإعادة المقاولين إلى دولهم، بعد عدم تحصيل أكثر من مليار دولار من الفواتير المستحقة غير المسددة.

كما تلاشت خطط شركة Apple بفتح متجر رئيسي وسط الرياض، فيما -تراجعت مجموعة Five Triple، عن بناء مجمع بمليارات الدولارات في المملكة.

وفي السياق ذاته تعرضت شركة Uber وElectric General وعدة شركات أجنبية أخرى في المملكة إلى رسوم ضريبية مفاجئة بلغت عشرات الملايين من الدولارات.

كما اشكت شركة Gilead للعلوم و Squibb Myers-Bristol وشركات أدوية أخرى لسنوات من سرقة حقوق الملكية الفكرية الخاصة بهم.

وقد تنازلت شركة دور السينما AMC عن السيطرة الأكبر لشريكها في الحكومة السعودية، فيما يعد الوضع أسوأ بالنسبة للشركات الصغيرة ورجال الأعمال الذين يمكن أن تتحول القضايا البسيطة لهم إلى محنة مؤلمة.

وأكدت الصحيفة أن بن سلمان فشل في إزالة العوائق أمام الاستثمار الأجنبية، حيث لاتزال السعودية مكانًا صعبًا لممارسة الأعمال التجارية، مع بيروقراطية بطيئة ونظام قانوني قديم وسجل ضعيف في مجال حقوق الإنسان.

وبحسب الصحيفة فإن بن سلمان يحاول معالجة أزمة السيولة في المملكة من خلال فرض ضرائب بأثر رجعي على عشرات الشركات الأجنبية الكبيرة العاملة في المملكة.

وسبق أن أكدت السفارة الأمريكية في الرياض أن تفشي الفساد في السعودية والذي يتورط به كبار أمراء ومسؤولي نظام عائلة آل سعود، يمثل عائقا كبيرا أمام جذب الاستثمارات الأجنبية.

وأوردت وكالة Bloomberg الأمريكية أن سفارة واشنطن في الرياض حذرت السلطات السعودية من أن نظامها الضريبي وما يعانيه من فساد واحتيال قد يدفع الاستثمارات الأجنبية بعيدا.

وذكرت الوكالة أن السفارة الأمريكية انتقدت سلطات الضرائب السعودية، وحذرت من أن النزاعات مع الشركات الأجنبية مخاطرة بتثبيط الاستثمار في البلاد.

وبحسب Bloomberg فإن السفارة الأمريكية في الرياض وجهت رسالة شديدة اللهجة إلى هيئة الضرائب السعودية، ورد فيها أن مسؤولي الضرائب في المملكة لديهم "موارد غير كافية"، ويحتاجون إلى تدريب أفضل للتعامل مع "القضايا المعقدة".

وذكر السفارة الأمريكية أن تجربة الشركات الأمريكية في المملكة كانت مخيبة للآمال، ويمكن أن تؤدي إلى تدهور صورة السعودية كمكان جاذب للاستثمار، وستضع البلاد في مجال تنافسي خطير.

وأبرزت أن العديد من الشركات متعددة الجنسيات العاملة في السعودية تعاني من مشكلات ضريبية، حيث يوجد هناك نقصاً في الشفافية والاتساق والإجراءات القانونية، بالمقارنة بما توقعته من دول أخرى قد استثمرت فيها.

وسبق أن أبرزت منظمة "Integrity Defence Government" تفشي الفساد في المؤسسات السعودية وتنامي ظواهر ذلك في عهد الملك سلمان ونجده ولي العهد.

وقالت المنظمة إن السعودية "تعاني من مؤشرات فساد خطيرة في مؤسساتها الدفاعية، مثل انعدام الشفافية والرقابة في العمليات والشؤون المالية والمشتريات".

ونبهت المنظمة إلى فضائح الفساد الأخيرة لمسؤولي أجهزة أمنية وعسكرية في السعودية.

وأشارت إلى أن السعودية تحاول التغطية على هذه الفضائح التي ذاع صيتها من خلال الإعلان عن توقيف بعض المسؤولين والضباط والكبار.

لكن المنظمة الدولية أكدت أن الفساد منتشر في المؤسسات الدفاعية السعودية بشكل كبير وواسع.

ونوهت إلى أن السعودية تفقد مبالغ مالية طائلة بسبب هذه المؤشرات من خلال الرشاوى واستغلال النفوذ والاختلاس.

ويتوالى الإعلان عن اعتقالات على خلفية مكافحة الفساد في السعودية دون تقديم أي تفاصيل تقنع المواطنين في المملكة ما يثير شبهات اقتصار الحملة على الدعاية.

ويبرز مراقبون ونشطاء سعوديون أن محمد بن سلمان يعتمد الترويج لحملات مستمرة لمكافحة الفساد بغرض التغطية على ممارساته ووحدة الفساد الهائل في عهده.

ويبرز هؤلاء أن بن سلمان يعتقل الموظفين والعسكريين بتهم الفساد، فيما هو في الواقع أكبر فاسد في تاريخ المملكة.

إذ في عهده وصل الاحتياطي الأجنبي إلى أدنى مستوياته، وارتفع الدين العام إلى أعلى مستوياته،

وارتفعت الأسعار وازدادت الضرائب.

يضاف إلى ذلك الأموال التي أنفقها محمد بن سلمان على شهواته الشخصية وشراء النفوذ لدعم مكانته داخلًا وإقليميًا دون اعتبار لمصلحة الشعب السعودي.